

تطور مسار الحكامة في الجزائر بين الآليات القانونية والمحطات العملية.

(1999 - 2016)

أ . سعايدية حورية - جامعة سوق أهراس

مقدمة:

شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الحكامة أو (الحوكمة) ^(*)، بأبعادها السياسية (الإدارية) والاقتصادية (المالية)، وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين، ودورهم في عملية الحكم، أي الانتقال من المواطنة إلى المواطنة وتقليص أدوار الدولة في الهيئة والإدارة المباشرة لمؤسساتها، ومنح تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص دورا أكبر في المساهمة في عملية التنمية . ولذلك لجأت الحكومات في العديد من الدول إلى تبني سياسات التحول إلى القطاع الخاص، من خلال إعطائه دورا أكبر في عملية تقديم الخدمات، والتركيز على مشاركة المجتمع المدني، عن طريق توظيفه، والإفادة من خبرته، عند إعداد السياسات ورسم القوانين المسيرة للتنمية، بحكم مؤهلاته وطبيعته نشاطاته. وبناء على ذلك، ظهرت الحاجة إلى الانتقال من نظام إدارة تسيطر فيه المجالس المنتخبة، إلى نظام إدارة يشارك فيه المجتمع المدني والقطاع الخاص، في تحمل المسؤوليات والسلطات والموارد، إلى جانب هذه المجالس.

وبالطبع، فإن بناء نظام متطور للحكومات لا يأتي بمجرد إصدار قوانين، أو مراسيم خاصة بذلك، وإنما لابد من الانسجام بين ما تقدمه القوانين، وبين ظروف ومقتضيات التطور، وهو الأمر الذي يتطلب ملاءمة النص مع ما يطلق عليه باسم الحكامة .

وفي خضم هذه التغيرات والتحولات التي شهدتها نظام الإدارة لدى دول العالم، سارعت الجزائر إلى إرساء متطلبات إصلاح هيكل الدولة -التي أثبتت محدوديتها في معالجة الحالات الطارئة والاستثنائية التي عاشتها الكثير من الإدارات، والتي رافقتها التوترات طبعت الكثير من القطاعات، خاصة على المستوى المحلي، وهو ما أثر سلبا على عجلة التنمية التي أدى ضعفها إلى غياب آليات وضمانات مبدأ الشفافية، مما ولد الشك والريبة داخل الجمهور، فنجم عن ذلك تراجع نطاق المشاركة على جميع المستويات، بما يستجيب إلى متغيرات المرحلة ومتطلباتها، وعلى ذلك أخذ مسار الحكامة في الجزائر شوطا كبيرا، فمنذ ظهور هذا المصطلح على المستوى الإفريقي، والجزائر ما فتئت تعمل بثبات وعزم على تحسين نوعيتها على كافة المستويات، بداية من المستوى الدولي ثم المستوى الوطني، وصولا إلى المستوى المحلي، وعليه، يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي الآليات القانونية والعملية التي جسدت الحكامة في الجزائر؟.

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم محاور الموضوع إلى مبحثين أساسيين: المبحث الأول يدور حول المرجعية القانونية للحكامة، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة المراحل التي مر بها مسار الحكامة .

وعليه سيتم دراسة هذا المسار من بداية ظهوره إلى يومنا هذا، مروراً بالمراحل التي مر بها، وهذا من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي الحماية القانونية التي كرسها المشرع الجزائري لتفعيل الحكامة على المستوى الوطني عموماً؟، والمحلي خصوصاً؟، ما هي الآليات التي جسدت الحكامة في الجزائر؟، وما هي طبيعتها؟، هل تعتبر هذه الحماية القانونية والآليات كافية لتحقيق الانتقال إلى إدارة يشارك في تسييرها المجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تقريب الإدارة من المواطن وتسريع عجلة التنمية؟.

المبحث الأول : المرجعية القانونية للحكامة في الجزائر.

لكي تحقق الحكومات أهداف الحكامة، لا بد أن تظفي عليها حماية قانونية وتوفر لها الضمانات، التي من شأنها أن تجسد الأهداف المرجوة، وهو ما سيتم توضيحه في ما يلي:

1- المراسيم الرئاسية المتضمنة المصادقة على الاتفاقيات الدولية ⁽ⁱ⁾.

أ- القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، الموقع في لومي (الطوغو) بتاريخ 11 يوليو 2000، والذي وافقت عليه الجزائر في 11 يوليو 2000، بموجب القانون رقم 01-02 مؤرخ في 09 ماي 2001، الذي أكد في المادتين 03 و 04 منه، على "...أهمية الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية وتعزيز الشفافية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان..." ⁽ⁱⁱ⁾.

ب- بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، المعتمد بدروبان في 09 يوليو سنة 2002، والذي صادقت عليه الجزائر في 09 يوليو 2002، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-48 المؤرخ في 29 يناير سنة 2003، الذي أكد على الالتزام الثابت واللاجعي بالسلم والأمن والتنمية الديمقراطية والحكم الرشيد، حيث جاء في الفقرة (و) من المادة 03، من هذا البروتوكول ما يلي: "تكون الأهداف التي ينشأ من أجلها مجلس السلم والأمن هي: تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون..." ⁽ⁱⁱⁱ⁾.

ج- بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعات الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، المحرر في سرت (ليبيا) يوم 02 مارس 2001، والذي صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-91 مؤرخ في 03 مارس سنة 2003، حيث جاء في الفقرة 12 من ديباجة هذا البروتوكول "وإذ نعقد العزم على تعزيز المبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية وتقوية المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد". كما نصت المادة 11 منه والتي جاءت تحت عنوان المهام والسلطات، على: "أن يبحث أو يناقش أو يعبر عن رأيه حول أي مسألة ... بالمسائل الخاصة باحترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكذلك تقوية الحكم الرشيد وسيادة القانون..."

د- اتفاقية اللجنة الإفريقية للطاقة، المعتمدة في بلوزاكا (زامبيا) في 11 يوليو سنة 2001، التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-92 مؤرخ في 3 مارس 2003، حيث تنص المادة 03 من هذه الاتفاقية على: "المبادئ التوجيهية، لأغراض هذه الاتفاقية تعلن الدول الأعضاء رسمياً موافقتها على مجموعة من المبادئ، والتي من أهمها اقتسام عادل للتكاليف عند تنفيذ هذه الاتفاقية بروح الحكم الرشيد والشفافية..."

هـ- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بما بوتو في 11 يوليو 2003 والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137-06 مؤرخ في 10 أبريل سنة 2006، وقد نصت الفقرة 03 من ديباجة الاتفاقية على "... دعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون"، وكذلك الفقرة 05 من نفس الديباجة تنص على "... ضرورة التزام الشعوب الإفريقية بمبادئ الحكم الرشيد، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية وتحقيق المشاركة الشعبية، في إطار عمليات الحكم الرشيد"، كما تنص الفقرة 01 من المادة 03، والتي جاءت تحت عنوان المبادئ على ما يلي: "... احترام المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية وسيادة القانون والحكم الرشيد ...".

و- اتفاقية الشراكة بين الحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، وبروتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون، الموقعين بالجزائر في 04 ديسمبر 2007، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 88-08 المؤرخ في 09 مارس 2008، إذ جاء في فقرة 01 من المادة الأولى التي وردت تحت عنوان، الطرفان ما يلي: "... ويتمحور التعاون الثنائي بالأخص حول المجالات التالية:

- الحكم الرشيد والإصلاح الإداري،

- التعاون اللا مركزي وتطوير تبادل الكفاءات...".

ز- اتفاقية الشراكة بين الحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومعهد الأمم المتحدة للتكوين والبحث (UNITAR) ^(iv)، من أجل إنشاء المركز الدولي لتكوين الفاعلين المحليين للمغرب العربي (Cifal Maghreb) بالجزائر، الموقع بالجزائر في 18 أكتوبر سنة 2011، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 428-11 مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2011، وتتمثل مهمة هذا المركز في تقديم التكوين والخبرة في مجال الحكم الرشيد المحلي لفائدة الفاعلين المحليين .

2- القانون ^(v).

أولاً- يعتبر القانون التوجيهي للمدينة 06-06 أول تشريع جزائري تحدث عن الحكامة، واعتبرها في مادته 02 ضمن الفقرة السابعة من المبادئ العامة لسياسة المدينة: "الحكم الرشيد الذي بموجبه تكون الإدارة مهمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية" ^(vi). ولقد أكد مقرر لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية أثناء تلاوة مقدمة التقرير التمهيدي لمشروع هذا القانون على ما يلي: "...إن مشروع هذا القانون يكرس مفهوم المدينة والحكم الرشيد على المستوى المحلي".

ثانياً- القانون رقم 05-13 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، والذي أكد بدوره في المواد 61، 90، 91، 96، 175 منه على احترام قواعد ومبادئ الحكامة والالتزام بتنفيذها .

ثالثاً- القانون رقم 21-15 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والذي نص في المادة 07 منه على ما يلي: "...تتمثل الأهداف الأساسية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الخصوص، فيما يأتي: ... ترقية الحكم الرشيد...".

3 . المراسيم التنظيمية^{vii} :

أ . المراسيم الرئاسية :

- مرسوم رئاسي رقم 107-09 مؤرخ في 17 مارس 2009 يتضمن إحداث أبواب وتحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير مصالح الوزير الأول، حيث أحدث هذا المرسوم ولأول مرة في جدول ميزانية تسيير مصالح الوزير الأول، باب رقمه 11-37 وعنوانه: "النفقات المتعلقة بتسيير لجنة الحكم الراشد"، وذلك في المادة 01 من هذا المرسوم.

ب . المراسيم التنفيذية.

- المرسوم التنفيذي رقم 13-137 مؤرخ في 10 أبريل سنة 2013، يتضمن إنشاء وتنظيم وسير المركز الدولي لتكوين الفاعلين المحليين للمغرب العربي (سيفال- المغرب العربي) حيث جاء هذا المرسوم ليجسد اتفاق الشراكة بين الجزائر ومعهد الأمم المتحدة للتكوين بالجزائر في 18 أكتوبر سنة 2011 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-428 السابق الذكر، جاء في المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 13-137 ما يلي " تنشأ مؤسسة عمومية للتكوين والخبرة في مجال الحكم الراشد المحلي تحت تسمية المركز الدولي لتكوين الفاعلين المحليين للمغرب العربي، ويرمز له سيفال المغرب العربي وتدعى في صلب النص المركز". ويعتبر أول مرسوم تنفيذي جسد الحكامة صراحة على المستوى المحلي، حيث يهدف معهد الأمم المتحدة للتكوين والبحث "أونيتار" إلى بعث التعاون الدولي اللامركزي، بمعنى تعاون المجالس المحلية الجزائرية مع المجالس المحلية الأجنبية، من أجل تحسين أداء المجالس المحلية الوطنية في مجال (الحوكمة) (ضمان الخبرة في مجال التسيير العمومي)، من خلال الاحتكاك بنماذج أجنبية ونقل خبراتها، ومن خلال التوقيع بين الجزائر و"أونيتار" على معاهدة لتأسيس "المركز الدولي لتكوين الفاعلين المحليين بالجزائر"، والذي سيستفيد منه كل من تونس والمغرب وليبيا، بالإضافة إلى الجزائر من خدماته، وسيكون مقره بالجزائر، تكون قد حققت مكانة وحماية قانونية (الحوكمة) على المستوى المحلي.

- مرسوم تنفيذي رقم 13-423 مؤرخ في 18 ديسمبر سنة 2013 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، والذي ينص في المادة 02 منه على أن تكلف مديرية سياسة النمو بما يأتي "...اقتراح أدوات لتحسين الحكامة الاقتصادية والمالية..."^{viii}.

- مرسوم تنفيذي رقم 14-104 المؤرخ في 12 مارس 2014 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، والذي أحدث في المادة 04 منه: "...ومديرية الحكامة المحلية...".

- مرسوم تنفيذي رقم 14-330 المؤرخ في 27 نوفمبر سنة 2014 الذي يحدد كفايات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا قانونها الأساسي النموذجي، حيث تنص المادة 11 من هذا المرسوم على ما يلي: "تخضع العلاقات بين الوزارة المكلفة بالرياضة والاتحادية الرياضية الوطنية للقوانين والتنظيمات المعمول بها...وفق مبادئ الحكم الراشد...".

4- رأي المجلس الدستوري رقم 16/01 بخصوص مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري^(ix) :

بناءً على إخطار رئيس الجمهورية طبقاً للمادة 176 من دستور 1996، في 11 يناير 2016، والذي يعرض بموجبه على المجلس الدستوري "مشروع قانون يتضمن التعديل الدستوري"، أدلى برأيه هذا الأخير بخصوص المادة 170 المتعلقة بمجلس المحاسبة، من مشروع هذا القانون والتي عملت لأول مرة على دسترة الحكم الراشد، حيث تنص على: "...يساهم مجلس المحاسبة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية..."^(x) ، وبذلك اعتبر المجلس الدستوري أن غاية مجلس المحاسبة هي العمل على تحقيق الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية.

المبحث الثاني: المراحل التي مر بها مسار الحكامة في الجزائر^(xi) .

منذ أن انضمت الجزائر في 09 مارس 2003 إلى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، والتي كانت من مؤسسيها الرئيسيين، وهي تعمل على تحسين نوعية الحكامة على المستويات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، ولقد مر مسار الحكامة في الجزائر بعدة مراحل تمت معالجتها على مستوى خمس مطالب كالآتي :

1 - مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا .

لقد أثبت الواقع العملي لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست سنة 1963، عدم قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة في القارة الإفريقية خاصة في المجال التنموي^(xii) ، بالرغم من المحاولات الإصلاحية والتي تميزت غالبيتها بمحدودية النتائج في قارة مازالت تعاني من التخلف رغم ثرواتها وطاقاتها المؤهلة^(xiii) ، وعليه، اتخذت -إفريقيا- وهي مجتمعة في عاصمة الجزائر في 12 جويلية 1999 خلال القمة الخامسة والثلاثين (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية، قراراً كله قوة وإيماناً ليدفع بها إلى انطلاقة جديدة عن طريق اندماجها القاري^(xiv) ، حيث أكد إعلان هذه القمة على قيم الحكامة والشفافية، ورفض الوصول إلى السلطة بطرق غير دستورية^(xv) .

ولقد اتخذ رؤساء دول الجزائر وجنوب إفريقيا ونيجيريا في نهاية سنة 2000 وبداية سنة 2001 مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وترجع جذور تأسيس مبادرة النيباد إلى القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية، في 08-09 سبتمبر 1999 بـ سيرت (ليبيا) والتي ترأسها رئيس الجمهورية الجزائرية، حيث تم تكليفه إلى جانب رئيس جنوب إفريقيا ، بمهمة إجراء مشاورات مع الدول الغربية بشأن إلغاء الديون لنصف الدول الأعضاء في المنظمة، وتمثل هذه القمة الاستثنائية للمنظمة حجر الأساس الذي سمح بانطلاق عملية الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، ولقد تم التوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في القمة السادسة والثلاثين (36) لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في 10-12 جويلية في لومي (الطوغو) في 11 يوليو من سنة 2000 ، ولقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ بتاريخ 26 مايو 2001، ويولي هذا الاتحاد اهتماماً كبيراً لتطبيق الحكامة، وهذا ما أشارت إليه مبادئ القانون التأسيسي للاتحاد، بحرصها على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودولة القانون والحكامة .

ولقد كلفت القمة السادسة والثلاثين (36) لمنظمة الوحدة الإفريقية، الرئيس النيجيري بالعمل مع الرئيسين السابقين (رئيس الجمهورية الجزائرية و رئيس جنوب إفريقيا) وهذا ما أدى إلى الإعلان عن خطة للتنمية في 2001، عرفت بخطة شراكة الألفية للإصلاح وفي سنة 2001 انظم إليهم، الرئيسان المصري والسنغالي، ليشكلوا مجموعة رؤساء الدول المروجين لهذه المبادرة التي تستهدف أساسا تمكين القارة من توفير الظروف لاستدامة السلم والتنمية.

إن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا هي نتاج صهر اقتراحين يتمثلان في :

- "برنامج الألفية من أجل تجديد إفريقيا"، والذي تم تقديمه من قبل رؤساء جنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا، سنة 2000.

- "مخطط أوميغا من أجل إفريقيا"، الذي قدمه الرئيس السنغالي لسنة 2001 .

وقد نتج عن عملية الصهر هذه "المبادرة الإفريقية الجديدة"، التي تم اعتمادها رسميا من قبل رؤساء الدول أو الحكومات الأفارقة، وذلك بمناسبة القمة السابعة والثلاثين (37) لمنظمة الوحدة الإفريقية، المنعقدة بلوزاكا (زامبيا)، في يوليو 2001.

ولقد تم التوقيع على تغيير التسمية من "المبادرة الإفريقية الجديدة" إلى "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، قد وقع خلال الاجتماع الافتتاحي للجنة رؤساء الدول أو الحكومات، من أجل تنفيذ المبادرة ومتابعتها المنعقد يوم 23 أكتوبر 2001 بأبوجا (نيجيريا)، وتمت المصادقة على هذه الشراكة في الاجتماع الأول للجنة الرؤساء الدول والحكومات بتاريخ 23 أكتوبر 2001 والتي تتكون من العناصر التالية: الفقرة 81 من الوثيقة الأساسية للنيباد: "التي إحتوت على سلسلة من الالتزامات بواسطة البلدان المشاركة، باستحداث أو تعزيز عمليات وممارسات الحكم الأساسي.

- تعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طبيعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الرشيد.

- إضفاء الصبغة المؤسسية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية، لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة"، كما تعهدت هذه الشراكة في الفقرة 82 من الوثيقة الأساسية للنيباد "بتلبية المعايير الأساسية للحكم الرشيد والسلوك الديمقراطي"، ومنذ هذا التاريخ باشرت اللجنة مسار تنفيذ النيباد^(xvi).

وهذا تكون الجزائر قد ساهمت في تأسيس الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد - NEPAD)، التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والحكمة في القارة الإفريقية عامة والجزائر خاصة، كما شاركت بقيادة الرئيس الجزائري في إعطاء الإشارة الرسمية لميلاد الاتحاد الإفريقي، في اجتماع دوربن (إفريقيا الجنوبية)، 9 يوليو 2002، وبالمصادقة في قمة دوربان، على القوانين الداخلية المنظمة لعمل الهيئات الأساسية للإتحاد المتمثلة في: الندوة، والمجلس التنفيذي، اللجنة ولجنة الممثلين الدائمين، أصبح الاتحاد الإفريقي فعليا، مؤكدا على التزام إفريقيا الثابت واللاجعي لإفريقيا، بالسلم، والأمن، والتنمية، والديمقراطية، والحكم الرشيد، وهذا باستحداث مجلس السلم والأمن، وقد أثبتت الجزائر هذا الالتزام رسميا بتوقيع رئيس الجمهورية على

البروتوكول الخاص باستحداث هذه الهيئة^(xvii) في نفس اليوم الذي صودق فيه على ميلاد الاتحاد الإفريقي 09 جويلية 2002.

ومن أجل إتاحة التعرف، بشكل أفضل، على هذا النيباد وتعميمه على الرأي العام الوطني، الذي سيتمكن، من لمس مدى أهميته وتقدير مقاصده، وبغرض إعطاء مبدأ التكفل بالحكمة بمدلولها الشامل، نظمت الجزائر ندوة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية حول مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، في 21 جانفي 2002، ضمت كل شرائح المجتمع المدني، ومنذ هذا التاريخ ظهر مصطلح الحكامة في التراب الجزائري^(xviii).

2- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) واستكمالا لجهود قادة الاتحاد الإفريقي، تأسست الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، وتم اقتراح هذه الآلية في افتتاح أشغال الاجتماع الثاني (02) للجنة تنفيذ ومتابعة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) بأبوجا (نيجيريا) أكتوبر 2001 ثم أعيد طرح هذه الفكرة كآلية إفريقية لتقييم الحكامة، أثناء اجتماع لجنة تنفيذ مبادرة نيباد في أبوجا (نيجيريا) مارس 2002، حيث تم مناقشة معايير قياس الحكامة، وبانعقاد قمة الاتحاد الإفريقي بدوربان (جنوب إفريقيا) في جويلية 2002، تم الإعلان عن الوثيقة القاعدية لآلية التقييم تحت قرار رقم 7/57 للجمعية للأمم المتحدة والنيباد، إلى أن تم تبني مذكرة الاتفاق الخاصة بالآلية الإفريقية للتقييم، من قبل النظراء أثناء انعقاد الدورة السادسة (06) للجنة رؤساء الدول والحكومات، لتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) – الآلية الإفريقية للتقصي من قبل النظراء- في 09 مارس 2003 بأبوجا (نيجيريا)، ومنذ هذا التاريخ دخلت الآلية حيز التطبيق الفعلي. وفي هذا السياق تعرف الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء على أنها: امتدادا لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد)، وهي أداة للتقييم الذاتي والتي انضمت إليها البلدان الأعضاء في الاتحاد الإفريقي إراديا (آلية طوعية) باعتبارها آلية للرقابة الذاتية^(xix)، تعمل على تحسين عملية التوصل إلى السياسات ومقاييس وممارسات ترمي إلى إرساء الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وتنمية مستدامة واندماج جهوي واقتصادي، من خلال تقاسم الخبرات وتعزيز الممارسات المثالية علاوة على تحديد الأخطاء وتقييم الاحتياجات، تهدف إلى ترقية الحكامة ضمن الدول المشاركة اعتمادا على الشراكة بين كل الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وخلال القمة الأولى للملتقى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء المنعقدة في 13 فبراير 2004 بكينغالي (رواندا)، تركز الدخول الفعلي للآلية في مرحلتها العملية، وبذلك تمكن فريق الشخصيات الإفريقية، في ظرف زمني وجيز للغاية، من تقديم إسهام فعلي في إقامة الهياكل وتحديد قواعد الآلية وإجراءاتها، ولقد سمح هذا العمل التحضيري بالمصادقة على القواعد والإجراءات والموافقة على برنامج ملموس بالنسبة للفترة الممتدة بين 2004 و 2006، وهي تتسع لشمول البلدان الأعضاء في الآلية، من بينها الجزائر التي تعد من الدول المؤسسة للآلية حيث بادر بإنشائها رئيس الجمهورية الجزائري إلى جانب نظيره رئيس جنوب إفريقيا والرئيس النيجيري، وكانت من البلدان الأوائل التي انضمت إليها تلقائيا في 09 مارس 2003 بأبوجا (بنيجيريا)، وكانت الجزائر ثاني بلد

بعد رواندا، كرست فيها الآلية أشغالها في 23 نوفمبر 2004، وقد انضم وإلى غاية تاريخ 10 مارس 2013 إلى الآلية إراديا 33 بلدا^(xx).

كما تساهم الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء التي تقوم على مستويات من الكفاءات الإفريقية في تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والقارية في كل جوانب الحكامة، وقد اتضح ضمن الدول الأعضاء أن هذه الآلية الوحيدة في العالم هي مفيدة من منطلق أنها لا تبرز التقدم فحسب بل أيضا التحديات الواجب أن نعطي لها الأولوية، وذلك وفقا لمقاربة تساهمية وهو ما ولد الآلية الإفريقية للتقييم، من قبل النظراء بين الدول المشاركة وتدفقات متنامية للتبادلات سيما حول الممارسات الجيدة، التي تم تحديدها خلال عمليات التقييم.

3- اللجنة الوطنية للحكومة.

إن انضمام الجزائر إلى الآلية الإفريقية من قبل النظراء في 03 مارس 2003، يترجم الأهمية التي توليها للدور المحرك للحكومة، في ترقية التنمية الوطنية وتحديث المجتمع بصفة عامة، وقصد الترجمة العملية لهذا الالتزام وضعت - انطلاقا من سنة 2004 - الآليات الضرورية لإطلاق المسار الوطني للتقييم الذاتي، وأول آلية في هذا المجال تمثلت في تعيين الجهة الوطنية المختصة بالحكامة في نوفمبر 2004، المتمثلة في شخص الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية. أما الآلية الثانية فتمثلت في تنصيب اللجنة الوطنية للحكومة من طرف رئيس الحكومة الجزائرية بتاريخ 12 مارس 2005^(xxi)، نيابة عن رئيس الجمهورية.

أ- الطبيعة القانونية للجنة : لم تنشأ اللجنة الوطنية للحكومة بنص قانوني وإنما اقتصر وجودها على عملية "التنصيب" من طرف رئيس الحكومة، وأمام غياب النص القانوني لإنشاء اللجنة، فإنها تظهر كلجنة أنشأت لغرض خاص، وما يؤكد ذلك، أن مهمتها قد انتهت عقب عرض تقرير الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء حول الحكامة في الجزائر بأكرا(غانا) في 15 جويلية 2007، خلال الدورة السابعة لمنتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الإفريقية لتقييم من قبل النظراء.

ب- مهمة اللجنة : كلفت اللجنة بإعداد مشروع التقرير حول التقييم الذاتي، وبرنامج العمل التمهيدي، في مجال الديمقراطية والحكامة السياسية والاقتصادية والمؤسسية، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(xxii).

ج- تشكيلة اللجنة : ضمت اللجنة الوطنية للحكومة قرابة مئة (100) عضوا، يمثلون الحكومة والهيئات المختلفة والمجتمع المدني والنواب، وكذا المتعاملين الاقتصاديين، وذلك سعيا لتمكين الجميع من المشاركة في هذه الآلية، وقد قام أعضاء اللجنة الذين اجتمعوا تحت رئاسة، رئيسة اللجنة بتنصيب أعضاء مكتب اللجنة المكلفة بإعداد النظام الداخلي إلى جانب تنصيب خلية الاتصال الخاصة باللجنة.

د- أهم المحطات العملية للجنة الوطنية للحكومة في الجزائر: تعتبر الجزائر الدولة الخامسة التي خضعت لعملية التقييم من طرف النظراء، بعد كل من غانا، رواندا، كينيا وجنوب إفريقيا، ولقد جسدت اللجنة الوطنية للحكومة الانطلاقة العملية للمسار الوطني للتقييم الذاتي، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحطات العملية للجنة باختصار:

- المرحلة التحضيرية:

تمثلت في تنصيب اللجنة الوطنية للحكومة، تتكون من ممثلين عن الدولة وممثلين عن المجتمع المدني، والأطراف الفاعلة في المجتمع المذكورين سابقا. حيث تولت هذه اللجنة مهام التنسيق مع أمانة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في العمليات التحضيرية لعملية التقييم والتي تمت من خلال ثلاث مراحل:

أ- وقعت الجزائر على مذكرة تفاهم مع الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء وقامت بالإطلاق الفعلي للمسار الوطني للتقييم الذاتي الذي من خلاله ستعد اللجنة تقريرها الوطني للتقييم الذاتي.

ب- العمل على التحكم في الآلية والبدء في جمع المعلومات على المستوى الوطني والقاري والدولي من أجل تكوين مادة تمكن من الإجابة على الأسئلة التي تضمنها استبيان الآلية ولهذا الغرض كونت اللجنة أربع مجموعات عمل، حسب المحاور المحددة في الآلية، وهي الحكامة والديمقراطية، والحكم والتسيير الاقتصادي، وتسيير المؤسسات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد شارك في هذا العمل كل من: المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنتخبين على المستوى الوطني والمحلي، وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية.

ج- الخروج إلى الميدان لجمع المعلومات عن طريق الأسئلة المحورية، كما تنقلت اللجنة إلى مختلف الولايات للتعريف بمفهوم الحكامة وللحصول على المعلومات التي تمكن اللجنة من إعداد التقرير حول التقييم الذاتي، والقيام بحملات تحسيسية حول برنامج الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، وتمت هذه العملية عبر كامل التراب الوطني لما يقارب 18 شهرا^(xxiii).

- مرحلة التقييم الميداني:

بدأت بزيارة بعثة الآلية الإفريقية للتقييم، من قبل النظراء للمرة الثانية من 10 نوفمبر إلى 05 ديسمبر 2006، وخلال هذه الفترة عقدت البعثة لقاءات عمل مع اللجنة الوطنية للحكومة وأعضاء من الحكومة، وممثلي المجتمع المدني، والجماعات المحلية، ومسؤولي الهيئات والمتعاملين الاقتصاديين، كما قامت البعثة بالانتقال إلى تسع ولايات (عنابة، قالمة، برج بوعريج، مستغانم، تلمسان، غرداية، ورقلة، تمنراست، وتيزي وزو) بغرض الإطلاع على الجهود التي تبذل من أجل ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

- إعداد تقرير التقييم:

قامت اللجنة الوطنية بالتنسيق مع الجهة المختصة للحكومة -الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية (نقطة الارتكاز) المكلف بإعداد مشروع أولي لتقرير التقييم الذاتي-، بتنصيب ورشات عمل، والتي أوكل إليها مهمة التفكير في العناصر المكونة لبرنامج العمل الأولي.

ولقد قام وفد من آلية التقييم بزيارة الجزائر للمرة الثالثة لاستكمال مسار التقييم الذاتي وكان ذلك بتاريخ 04 مارس 2007، وتضمنت هذه الزيارة لقاءات مع الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية، حيث تم مناقشة مشروع التقرير، وتم خلال هذه المناقشة تسليم آلية التقييم من قبل النظراء

التقرير الوطني للتقييم ومشروع برنامج العمل. وتضمن هذا التقرير تقييما وطنيا توافقيا لوضع الحكم بالجزائر، ويثمن التطورات المحرزة في مجال ترسيخ الممارسات الجيدة في هذا المجال، كما أنه يحدد النقائص التي ينبغي تداركها، ويتضمن مشروع برنامج العمل النشاطات التي ستضطلع بها الحكومة، خلال الفترة الممتدة بين 2007-2009، بغية التكفل بالنقائص التي أبرزها العمل الوطني للتقييم الذاتي، وذلك بهدف تحسين الحكم في مختلف قطاعات العمل المعنية .

وتم عرض مشروع تقرير التقييم الذاتي الذي تمت صياغته من طرف اللجنة الوطنية للحكومة على مجلس وزاري مصغر في 07 أوت 2006، ثم على مجلس الحكومة في 29 أوت 2006، ثم عرض على مجلس الوزراء المنعقد في 26 نوفمبر 2006، حيث جاء في بيان مجلس الوزراء "...إن التقرير الوطني للتقييم الذاتي، كان ثمرة استشارة واسعة أفضت إلى تلخيص تحاليل ومساهمات المنتخبين، والإدارة العمومية، والمجتمع المدني، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، أبرز المراحل التي قطعتها الجزائر في تعميق الديمقراطية".

- المصادقة على تقرير التقييم:

بناء على المعلومات التي جمعتها البعثة خلال عملية التقييم، التي خضعت إليها الجزائر، أعدت البعثة تقرير تقييم الحكومة في الجزائر، في 01 جويلية 2007 على منتدى للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء السابع (07) المنعقد بأكرا(غانا)، وقد أشارت إلى أن ثمانون بالمئة (80%) من المعطيات التي جمعتها اللجنة، والتي تجسدت في التقرير الوطني للتقييم الذاتي، أدرج في تقرير الحكومة في الجزائر الذي أعدته البعثة^(xxiv).

-4 نتائج مسار الحكومة في الجزائر.

قدمت الجزائر تقريرين مرحليين سنتي 2008 و2012 حول تطبيق برنامج عملها الوطني حول الحكومة:

- التقرير الأول: بعد ممارسة الجزائر لتقييم ذاتي معمق، تم عرض تقرير المراجعة للآلية الإفريقية للتقييم، من قبل النظراء حول الجزائر، بأكرا (غانا) في 01 جويلية 2007، خلال الدورة السابعة لمنتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء .

ولقد أكد الوزير المنتدب الجزائري، المكلف بالشؤون أن هذا التقرير "...يعد أكثر التقارير شفافية وتكاملا...". وتمت عملية الشروع في تنفيذ هذا البرنامج من قبل المؤسسات الوطنية والأطراف المعنية بعد بضعة أيام من تقديم تقرير المراجعة، المذكور أعلاه، كما أكد أنه يركز على محور رئيسي يتمثل في "...تكريس أسلوب الحكم الراشد في تسيير شؤون الدولة، لا سيما من خلال الإسراع في مواصلة تجسيد المشاريع الكبرى لإصلاح العدالة وهياكل الدولة ومهامها... وهي إحدى أعمق الإصلاحات التي عكفت عليها الجزائر..."^(xxv).

هذا وكانت الجزائر أول دولة تعرض الوثيقة (التقرير التقييمي للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء الخاص بالجزائر)، أمام البرلمانين الأفارقة بميدرنند (جنوب إفريقيا) نوفمبر 2008، من قبل نقطة ارتكاز البلد المعني، وبعد ثمانية عشرة (18) شهرا من عملية التنفيذ، عرض التقرير المرحلي الأول حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة في أديس بابا، (أثيوبيا) في 31 يناير 2009، وتعتبر الجزائر أول بلد إفريقي

حقوق التزاوج بين المبادئ والأهداف المسطرة من طرف الآلية الإفريقية للتقييم، من قبل النظراء والسياسات العامة الوطنية، ومن البلدان الإفريقية القلائل التي تمول ذاتيا برنامج عملها حول الحوكمة .

وبهذا يكون تقرير نوفمبر 2008، أول تقرير سنوي تعدده الجزائر عن تنفيذ برنامج عملها في مجال الحكامة، يستعرض في 498 صفحة، النشاط الوطني في ميادين السياسة والاقتصاد وما يتعلق بنشاطات المؤسسات الوطنية تنمويا واقتصاديا^(xxvi) .

- التقرير الثاني: لقد أعلن رئيس الجمهورية بمناسبة انعقاد المنتدى الخامس عشر (15) للآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين النظراء بمدينة ملابو (غينيا الاستوائية) في 29 يونيو 2011، قرار الجزائر القاضي بتقديم تقريرها المرحلي الثاني، حول تقديم برنامج العمل الوطني حول الحوكمة، وذلك في إطار الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين النظراء، ويؤكد هذا التقرير مجددا المكانة ذات الأولوية التي توليها الجزائر لتحسين الحكامة بمختلف أبعادها .

وقد تم إتباع نفس الخطوات المعتمدة في التقرير الأول مع إثراءها، فهي تستند إلى نقاط الارتكاز القطاعية القائمة منذ سنة 2007، ولقد ارتبط هذا العمل بتفويض تام بنقاط الارتكاز لإتمام هذه المهمة على أساس مبدأ تحقيق أكبر قدر من مشاركة الأطراف المعنية: القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وأرباب العمل في القطاعين العام والخاص، ووسائل الإعلام والنقابات والمنتخبين، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي .

ويتزامن إعداد هذا التقرير مع شروع الجزائر في جيل جديد من الإصلاحات، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي أعلنها رئيس الجمهورية في خطابه الموجه إلى الأمة في 15 أبريل 2011، كما أعلنت الجزائر أنها ستقدم تقريرها الثاني حول الحكامة خلال أشغال القمة العادية الثامنة عشر (18) للاتحاد الإفريقي المقررة يومي 29 و 30 جانفي 2012 باديس ابابا، وأضاف الوزير المنتدب أن التقرير المهيكل وفق المعايير الدولية يحتوي أرقاما ومعطيات السياسة والنشاطات المتبعة من قبل السلطات العمومية، فيما يخص الحوكمة بالجزائر، ومن مزايا هذا التقرير أنه أعد بالشراكة مع الفاعلين بمساهمة القطاعين العام والخاص، وممثلي المجالس المحلية والبرلمان، ومنظمات المجتمع المدني .

وبتقديم الجزائر للتقرير المرحلي الثاني حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الذي يستعرض في 494 صفحة، النشاط الوطني في الميادين السياسية والاقتصاد وما يتعلق بنشاطات المؤسسات الوطنية تنمويا واقتصاديا، تكون من البلدان النادرة في إفريقيا والعالم العربي التي تلتزم بتقديم تقريرها كل عامين في إطار هذه الآلية، حيث تبرز من خلاله قدراتها في مختلف القطاعات والتحديات التي تواجهها باعتبارها بلدا حديث الديمقراطية .

وحرصا دائما على تجسيد الحكامة عمليا في الجزائر أكد الوزير الأول أثناء تقديم مخطط عمل الحكومة - لسنة 2012- للبرلمان لمناقشته، أنه "...من ضمن الأعمال ذات الأولوية ستعمل الحكومة على ما يلي: أولا: الانطلاق في عهد جديد في مجال ترقية الحكم الرشيد..." ، حيث قسم هذا المخطط إلى فصول، وكان الفصل الأول تحت عنوان "تحسين الحكامة"^(xxvii) .

5- المعدل العام العالمي للحوكمة وخصائصها في الجزائر من سنة 1996 إلى غاية سنة 2014:

في دراسة حديثة للحكومة، أجراها البنك الدولي، على مستوى 230 دولة، تم تحديد ستة خصائص أساسية للحكومة من قبل الفقيه دانيال كوفمان Daniel Kaufmann، وزملائه (Massimo Mastruzzi, Aart Kraay)، من البنك الدولي، تتمثل في: المشاركة والمسائلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وسلطة القانون، وجودة التشريع، ومراقبة الفساد.

كما تم دراسة المعدل العام لهذه الخصائص، في هذه الدول منذ سنة 1996 إلى غاية سنة 2014، وكانت الجزائر من بين هذه الدول، وقد اتضح بأن المعدل العام للحكومة وخصائصها قد تطور ولو نسبيا، وهذا يعكس الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال، بالرغم من أن هذا المعدل يبقى ضعيفا (-0.86 من سنة 1996 إلى غاية سنة 2014)، مقارنة بالمجال الذي حدده خبراء البنك الدولي لقياسه، وهو على النحو التالي: (-2.5) أدنى قيمة يصل إليها المعدل، بمعنى ضعيف جدا، و(2.5) أعلى قيمة يمكن أن يصل إليها المعدل، بمعنى مرتفع جدا (-2.5 > المعدل العام > 2.5) (xxviii).

والجدول التالي يبين بالتفصيل المعدل العام للحكومة وخصائصها في الجزائر، خلال تسعة عشرة (19) سنة:

جدول رقم (01): المعدل العام العالمي للحوكمة وخصائصها في الجزائر من سنة 1996 إلى غاية سنة 2014.

السنة		1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
الخصائص		المعدل	النسبة %	المعدل	النسبة %	المعدل	النسبة %	المعدل	النسبة %	المعدل	النسبة %
المشاركة والمساءلة	المعدل	1.27-	1.38-	1.21-	1.12-	0.82-	0.92-	0.99-	1.03-	0.91-	0.93-
	النسبة %	12.50	10.10	12.98	17.3	24.5	22.12	19.71	18.01	23	22.66
الاستقرار السياسي	المعدل	1.86-	1.96-	1.50-	1.70-	1.37-	1.12-	1.09-	1.26-	1.34-	1.17-
	النسبة %	04	05	09	07	11%	16	15	11	09	10.19
فعالية الحكومة	المعدل	0.95-	0.81-	0.96-	0.61-	0.52-	0.52-	0.61-	0.48-	0.55-	0.51-
	النسبة %	16	20	14	31	35	36	32	39	34	33.56
جودة التشريع	المعدل	0.77-	0.72-	0.96-	0.59-	0.54-	0.58-	0.79-	1.17-	1.29-	1.21-
	النسبة %	23	23	23	29	30	30	22	11	09	09.62
سلطة القانون	المعدل	1.19-	1.18-	1.17-	0.59-	0.55-	0.64-	0.71-	0.75-	0.79-	0.73-
	النسبة %	11	11.96	12.44	33.49	35.41	30.14	27.88	27.01	26	25.48
مراقبة الفساد	المعدل	0.48-	0.97-	0.95-	0.94-	0.63-	0.49-	0.56-	0.49-	0.54-	0.61-
	النسبة %	33	15	14	21	28	38	34	37	36	31.73
المعدل العام للحوكمة	المعدل	1.08-	1.17-	1.12-	0.92-	0.73-	0.71-	0.61-	0.86-	0.90-	0.86-
	النسبة %	16.58	14.17	14.23	23.13	27.32	28.41	20.33	23.83	24.33	22.20
المعدل من 1996 إلى 2014		0.86-									
النسبة من 1996 إلى 2014		22%									
ملاحظة		المعدل العام محصور بالمجال : [> 2.5 المعدل العام > 2.5 (- أدنى قيمة = ضعيف، 2.5 أعلى قيمة = مرتفع أو فعال)]									

(حسب المعطيات المقدمة من البنك الدولي حسب آخر إحصائيات لسنة 2015 / 09 / 25)

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على المعطيات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي:
<http://www.info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx>

الخاتمة:

يتضح من خلال دراسة مسألة الحكامة (أو الحوكمة) وعلاقتها بالجزائر أن هذه الأخيرة قطعت شوطا كبيرا في مجال الحكامة، فمنذ ظهور هذا المصطلح على المستوى الإفريقي، وهي تعمل بثبات وعزم على تحسين نوعية هذه العلاقة على كافة المستويات، السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التزامها بمبادئ الحكامة، التي تهدف إليها مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد)، التي تعد الجزائر من مؤسسيها، وقصد الترجمة العملية لهذا الالتزام، انضمت إلى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، التي تمثل أداة لترقية الحكامة ضمن الدول المشاركة، اعتمادا على الشراكة بين كل الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل ذلك تم وضع الآليات الضرورية لإطلاق مسار الحكامة في الجزائر، والتي تتمثل في تعيين الجهة الوطنية -المختصة بها-، والمتمثلة في شخص الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية، أما الآلية الثانية فتمثلت في تنصيب اللجنة الوطنية.

وتعتبر الجزائر من بين أولى البلدان في إفريقيا والعالم العربي التي تم تقييمها في إطار الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء من خلال تقديم تقريرين مرحليين في نوفمبر 2008، وجويلية 2012 حول تطبيق برنامج عملها الوطني حول الحكامة، بمساهمة القطاعين العام والخاص والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات الإقليمية، والبرلمان، ويمثلان هذان التقريران نتائج المسار الوطني في مجال الحكامة دام ستة عشرة (16) سنة.

إن هذا الجهد يعكس تطور المجتمع الجزائري كما يعد استجابة لتطلعاته، ويؤكد مجددا المكانة ذات الأولوية التي توليها لتحسين الحكامة بمختلف أبعادها. كما يؤكد أن الدولة لم تعد هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون من خلال إعطاء المجال للقطاع الخاص، بأن يأخذ دوره الإيجابي في الاستثمار وبناء المجتمع، وكذلك إعطاء الدور لمؤسسات المجتمع المدني أن تأخذ دورها المطلوب في تقديم الخدمات للمواطنين في المواقع الجغرافية المختلفة، ولتكون عوناً للحكومات. ولا يكون ذلك إلا من خلال توفير الآليات والوسائل القانونية والمادية، من أجل صنع قرار استراتيجي يترجم تنمية وطنية فعالة.

الهوامش :

- * الحاكمية لله، والحكمانية للقانون، والحكمة للمسير، والحوكمة للغالب.
- ⁱ للمزيد من التفصيل حول مواد هذه القوانين والاتفاقيات والبروتوكولات المحددة لها ينظر الموقع الإلكتروني: <http://www.africa-union.org>, تاريخ تصفح الموقع: 07/09/2015.
- ⁱⁱ أنظر الفقرة 01 من ديباجة المقرر EX.CL/301 (X)REV.1، المؤرخ في 26 يناير 2007، ب(أديس أبابا) إثيوبيا، يتعلق بتنفيذ المقرر EC.CL/288 (X)، بشأن مشروع الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، المعتمد في يوليو 2006 في (بانجول) جامبيا، ص01، لتفصيل أكثر حول هذا الموضوع أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.africa-union.org>, تاريخ تصفح الموقع: 07/09/2015.
- ⁱⁱⁱ أنظر المادة 03 الفقرة (و) من بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، المعتمد بدروبان في 9 يوليو سنة 2002 والذي صادقت عليه الجزائر في 9 يوليو 2002، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 48-03 المؤرخ في 29 يناير سنة 2003، الجريدة الرسمية العدد 06، المؤرخة في 29 يناير 2003.
- ^{iv} أونيتار: معهد الأمم المتحدة للتكوين والبحث، UNITAR: United Nation Institute For Training And Research، أنظر الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية: <http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmlItem.aspx?html,101&s=23>, تاريخ تصفح الموقع: 27/08/2015.
- ^v ينظر المرجع نفسه.
- ^{vi} أنظر المادة 02 من القانون رقم 06-06 مؤرخ في 20 فبراير 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 12 مارس 2006.
- ^{vii} ينظر المرجع نفسه.
- ^{viii} مرسوم تنفيذي رقم 13-423 مؤرخ في 18 ديسمبر سنة 2013، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية العدد 65، المؤرخة في 22 ديسمبر 2013.
- ^{ix} للمزيد من معرفة المراسيم التنفيذية وعلاقتها بالإدارة المركزية، ينظر، موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- ^x المادة 170 من المشروع التمهيدي لمراجعة الدستور، رئاسة الجمهورية، 28 ديسمبر 2015.
- ^{xi} التقرير المحلي الأول حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، نوفمبر 2008، ص06.
- ^{xii} حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الدراسات الأوروبية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص81.
- ^{xiii} Michael Bratton et Donald Rothchild, sous la direction de Goran hyden et Michael Bratton, Gouverner l'Afrique, vers un patage de rôles, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 1992, p390.
- ^{xiv} كلمة رئيس الجمهورية خلال القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية – سرت-، ليبيا، الأرباء 08 سبتمبر 1999، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm>, تاريخ تصفح الموقع: 13-06-2015.
- ^{xv} رابطة توفيق، الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا، -دراسة تحليلية لمبادرة النيباد-، مشروع دعم التكامل الإفريقي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص106.
- ^{xvi} كلمة رئيس الجمهورية خلال افتتاح أشغال الاجتماع الثاني للجنة تنفيذ ومتابعة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد"، (أبوجا/نيجيريا)، الثلاثاء 26 مارس 2002، أنظر الموقع الإلكتروني:
- تاريخ تصفح الموقع: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche.htm>, 16-07-2015.
- ^{xvii} المرسوم الرئاسي رقم 48-03 المؤرخ في 29 يناير سنة 2003، يتضمن التصديق على بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، المعتمد بدروبان في 9 يوليو سنة 2002 والذي صادقت عليه الجزائر في 9 يوليو 2002، الجريدة الرسمية العدد 06، المؤرخة في 29 يناير سنة 2003.
- ^{xviii} كلمة رئيس الجمهورية خلال افتتاح الندوة الوطنية حول مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، الجزائر، الاثنين 21 يناير 2002، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>, تاريخ تصفح الموقع: 12-05-2015.
- ^{xix} سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الألية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، الجزائر: مذكر ماجستير في القانون، جامعة يوسف بن خدة، 2008، ص43.
- ^{xx} أنظر الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية:
- تاريخ تصفح الموقع: http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?story=07/11/10/6537466, 24-07-2014.
- ^{xxi} التقرير التقييمي حول الحكم في الجزائر من أكثر التقارير "شفافية"، انظر الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية:
- تاريخ تصفح الموقع: http://www.mae.dz/ma_ar/prnt.php?story=07/07/15/9735349, 24-07-2014.
- ^{xxii} التقرير المحلي الأول حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، المرجع السابق، ص08.
- ^{xxiii} التقرير المحلي الأول حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، المرجع السابق، ص10.
- ^{xxiv} التقرير التقييمي حول الحكم في الجزائر من أكثر التقارير "شفافية"، انظر الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية:
- تاريخ تصفح الموقع: http://www.mae.dz/ma_ar/prnt.php?story=07/07/15/9735349, 24-07-2014.
- ^{xxv} رئيس الحكومة، تقديم برنامج حكومته، الجريدة الرسمية للمناقشات، المجلس الشعبي الوطني، السنة الأولى، رقم 03، الصادرة بتاريخ 04 يوليو 2007، ص08.
- ^{xxvi} التقرير المحلي الأول حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، المرجع السابق، ص08.
- ^{xxvii} مخطط عمل الحكومة من تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مجلة الفكر البرلماني، الصادرة عن مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار- الروبية، الجزائر، العدد ثلاثون (30)، أكتوبر 2012، ص145.

^{xxviii} تم تصنيف هذه الخصائص من قبل الفقه دانيال كوفمان Daniel Kaufmann، وزملائه (Aart Kraay، Massimo Mastruzzi) من البنك الدولي، وقد تم التوصل إلى هذه المعطيات من خلال جمع بيانات مقدمة من طرف: المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، الخبراء، المؤسسات الخاصة والمواطنين، أنظر الموقع:

تاريخ تصفح الموقع: 02-02-2016، <http://www.info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc>